التأميم — فيما اذا فشل التهديد وكان لا بد من اللجوء الى التأميم — ذات فائدة للقضية الفلسطينية . مرد ذلك في رأيهم الى كون شركات النفط — خاصة في الولايات المتحدة — هي في قرارة نفوسها وفي الحقيقة الى جانب اسرائيل لان هذه تخيف العرب وتحد من تطرفهم وتلهيهم عن شركات النفط . واذن — تقول هذه الحجة — فان التأميم يخرج الشركات من الحلبة كعامل قوي يساند اسرائيل سرا ويفيد منها في تبديد قوة العرب .

* * *

يوحي التحليل حتى هذه النقطة بأن سياسة التهديد بالتأميم الكلي هي سياسة سليمة ذات انياب قاطعة تشكل جهاز ضغط جبار على البلدان الغربية لصالح القضية الفلسطينية . غير ان التبصر في منطلقات هذه السياسة وفي النتائج العكسية المحتملة لها يرسم صورة مختلفة المعالم والسمات في التحليل النهائي . وبالتحديد ، هنالك خمس نقاط ضعف في سياسة التأميم الكلي ينبغي بحثها ، وهي تعدل الاستنتاجات التي توحي بها السياسة لاول وهلة :

أ — نقطة الضعف الاولى في سياسة التأميم الكلي هو منطلقها القائل بأن فاعلية التهديد بالتأميم تكمن في صدوره عن جميع البلدان المصدرة للنفط معا وفي آن واحد — على أساس ان قيام بلد واحد مهما عظم شأنه النفطي بالتهديد بتأميم اسهم الشركات الغربية المنتجة في أرضه لا يكون عملا مجديا لان الشركات تظل محتفظة بسيطرة واسعة على الانتاج كما تظل قادرة على التعويض عن نفط البلد المعني برفع انتاجها في بلدان أخرى عربية وغير عربية — كما حدث بعد تأميم مصدق في ايران سنة ١٩٥١ . اما ضعف السياسة المقترحة لهذه الجهة فهو انها تتجاهل الواقع العربي وتغرق في التجريد المثالي . وليس سرا ان البلدان العربية ليست كلها على نفس درجة الاستعداد للقيام بالتأميم ، او حتى بالتهديد به ، وهكذا فان اي تباين في الموقف من شأنه **أولا** ان يصل بالسياسة الى الفشل، و**ثانيا** ان يفجر الموقف العربي غير المتراص وان يزيد من الثغرات فيه وبالتالي ان ينقل هذا الموقف الى مرتبة دون المرتبة الحالية تماسكا وانسجاما — وهي كما نعلم مرتبة متواضعة .

ب — وهنالك في الناحية الثانية أمر يستوجب التوقف في سياق التحليل الموضوعي : هو التساؤل فيما اذا كانت جميع البلدان العربية المصدرة للنفط (واطلاقا جميع البلدان العربية) تشعر بأن الخطر الاسرائيلي يهددها الى حد القيام باجراءات تنتهي بمغامرة احتمالات الخطر فيها للبلدان ذاتها مرتفعة جدا ، وبصيغة أخرى فيما اذا كانت هذه البلدان — على شديد اهتمامها بقضية فلسطين — مستعدة لتحمل المخاطرة الكبيرة لمجتمعاتها ومواردها من اجل فلسطين والعمل في سبيلها ، خاصة وان البلدان العربية لا يبدو انها مقتنعة تماما ان الخطر التوسعي الصهيوني يتهددها هي جديا كما هدد فلسطين من قبل ، ويتهدد مواردها الضخمة النفطية وغير النفطية ، كما هدد موارد فلسطين المتواضعة — مما هو واضح من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وأدبهم السياسي ومن ثنايا مواقفهم وتصرفاتهم . والتهديد يتم لحساب اسرائيل نفسها ولحساب الغرب الذي يناسبه ان تكون اسرائيل الشرطي الحارس لمصالحه . اننا لا نستطيع الا ان نقول ان الجواب على هذا التساؤل في مختلف صيغه لن يكون ايجابيا الا اذا كانت الادلة كافية بأن البلدان العربية تؤمن باخلاص وبدون تحفظ ان هنالك اندماجا عضويا كاملا بين قضية فلسطين والقضية الوطنية المصيرية لكل منها وكانت تشعر بانتماء كامل للقضية الفلسطينية يحملها على التصرف تجاه هذه القضية كما لو كانت ارضها هي أصبحت محطا لاستعمار واقتلاع صهيونيين كما أصبحت فلسطين ، والا اذا أدركت البلدان العربية ان الاطماع الاسرائيلية تشمل أرضها ومواردها هي ايضا وتهدد مستقبلها ومصيرها اقتصاديا الى جانب التهديد السياسي والقومي . عند هذا الحد لا